



الجمعية العمومية — الدورة الثانية والأربعون اللجنة الإدارية

بند جدول الأعمال رقم ٣٥: مراجعة النفقات: التصرف في الفائض أو العجز النقدي؛ وإقرار الحسابات؛ والنظر في تقارير مراجعة الحسابات عن السنوات المالية ٢٠٢٢ و ٢٠٢٣ و ٢٠٢٤

التصرف في الفائض أو العجز النقدي

(ورقة مقدمة من مجلس الإيكاو)

الموجز التنفيذي تتضمن ورقة العمل هذه، بموجب المادتين ٦-٢ و ٦-٣ من النظام المالي، تقريراً مقمداً إلى الجمعية العمومية عن السيولة النقدية حسب الوضع السائد في ٢٠٢٤/١٢/٣١. وفي ٢٠٢١/١٢/٣١، بلغ العجز النقدي ٠,٧ مليون دولار كندي، ولا يوجد بالتالي أي فائض نقدي لتوزيعه. ويُعد هذا العجز مؤقتاً ولم يعد قائماً بعد استلام الاشتراكات المتأخرة في مطلع عام ٢٠٢٥. وبناءً عليه، لا يُقترح على الجمعية العمومية أن تطلب من الدول الأعضاء سدّ هذا العجز عملاً بالمادة ٦-٣ من النظام المالي. الإجراءات: يُرجى من الجمعية العمومية القيام بما يلي: أ) الإحاطة علماً بالوضع النقدي السائد في ٢٠٢٤/١٢/٣١؛ ب) اعتبار أنه ليس من الضروري مطالبة الدول الأعضاء بدفع اشتراكات لسدّ العجز.	
الأهداف الاستراتيجية:	ورقة العمل هذه مرتبطة بالأهداف الاستراتيجية وعوامل التمكين العالية الأولوية وعوامل التمكين الداعمة.
الآثار المالية:	لا توجد.
المراجع:	"القرارات السارية المفعول الصادرة عن الجمعية العمومية" (في ٢٠٢٢/١٠/٧) (Doc 10184) "النظام المالي للإيكاو" (Doc 7515/17)

١- المقدمة

١-١ تتضمن ورقة العمل هذه، بموجب المادتين ٢-٦ و ٣-٦ من النظام المالي، تقريراً مقدماً إلى الجمعية العمومية عن السبيلة النقدية حسب الوضع السائد في ٢٠٢٤/١٢/٣١. ويُعد العجز النقدي البالغ ٠,٧ مليون دولار كندي في نهاية العام عجزاً مؤقتاً ولم يعد قائماً بعد سداد الاشتراكات المتأخرة في مطلع عام ٢٠٢٥. ولا يوجد أي فائض نقدي لتوزيعه.

٢- الوضع النقدي

١-٢ تشكل الاشتراكات المقررة التزاماً قانونياً على الدول الأعضاء. وحسب الوضع السائد في ٢٠٢٤/١٢/٣١، بلغ الفائض المتراكم في الأصول الصافية في الصندوق العام، باستثناء المبالغ الاحتياطية وصندوق رأس المال العامل، مبلغ ٣١,١ مليون دولار كندي. وعُدّل هذا المبلغ مرة أخرى للمخصصات التي لم تستخدم في عام ٢٠٢٤ بمبلغ ٤,٩ مليون دولار كندي المرحّل إلى عام ٢٠٢٥ بموجب سلطة الأمين العام^١ ووُزِع لتغطية بعض الأنشطة الحيوية لأعمال المنظمة والأنشطة ذات الأولوية.

٢-٢ ووفقاً للقواعد المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS)، تُسجّل الاشتراكات المقررة كإيرادات في بداية السنة التي تكون مستحقة فيها، بغض النظر عما إذا كانت قد دُفعت أم لا. وبناءً على ذلك، وتمشياً مع المادة ٢-٦ من النظام المالي، ينبغي تعديل الفائض المتراكم أيضاً لمراعاة الاشتراكات المستحقة الدفع. وقد بلغت هذه الاشتراكات المستحقة الدفع للإيكاف في ٢٠٢٤/١٢/٣١ مبلغ ٢٧ مليون دولار كندي. ويتشكل هذا الرصيد المستحق الدفع من مبلغ ١٦,٨ بالنسبة لاشتراكات عام ٢٠٢٤ ومبلغ ١٠,٢ من المبالغ المتأخرة عن سنة ٢٠٢٣ وما قبلها.

٣-٢ وبناءً على ما تقدم، فإن الوضع النقدي في ٢٠٢٤/١٢/٣١ يظهر عجزاً قيمته ٠,٧ مليون دولار كندي (كان العجز في ٢٠٢١ قد بلغ ١١ مليون دولار). وفيما يلي ملخص الوضع النقدي خلال السنوات الثلاث الماضية:

بآلاف الدولارات الكندية		
٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢
٢٦ ٢٤٩	٢٣ ٥٨٠	١٩ ٥٠٦
(٢٦ ٩٧٦)	(١٣ ٥١٥)	(٢٥ ٥٥٣)
(٧٢٧)	(١٠ ٠٦٥)	(٦ ٠٤٧)
الفائض المتراكم*		
نُطِرِح منه: الاشتراكات المقررة المستحقة من الدول الأعضاء		
العجز النقدي		

* يُعَدّل الفائض المتراكم لمراعاة المخصصات غير المستخدمة في نهاية السنة والمرحلة إلى السنة التالية بموجب سلطة الأمين العام.

٣- الخلاصة

١-٣ تُدعى الجمعية العمومية إلى الإحاطة علماً بالسبيلة النقدية حسب الوضع السائد في ٢٠٢٤/١٢/٣١ والتأكيد على أنه لا يلزم مطالبة الدول الأعضاء بأي اشتراكات لسد هذا العجز.

— انتهى —

^١ المادة ٦-٥ من النظام المالي